

قبل القمة الأوروبية لحل أزمة الديون

# إسبانيا تترنح.. واليونانيون يتظاهرون احتجاجاً على خطة التقشف الجديدة



.. والشركة اليونانية تحاول اخماد النيران التي اشعلها المحتجون (أ.ب)



آلاف اليونانيين يتظاهرون في العاصمة اثينا بالقرب من البرلمان احتجاجاً على خطة التقشف الجديدة أمس (أ.ب)

وتشمل تلك الإجراءات: الموافقة الفورية على الإفراج عن 8 مليارات يورو من القروض في إطار خطة المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي لليونان والتي اقرت العام الماضي.

● تعزيز صندوق دعم الاستقرار المالي الأوروبي الذي يتضمن حالياً 440 مليار يورو ولكن سيلزم أن يؤمن أكثر من ذلك بكثير إذا طلب منه التدخل لمساعدة إيطاليا أو إسبانيا.

● إعادة رسملة البنوك بما يجعلها أقل عرضة للوقوع في أزمة على غرار الأزمة المالية اليونانية أو التخلف عن دفع المستحقات.

● تحسين التنسيق داخل منطقة اليورو ما قد يشمل الموافقة على خطة فرنسية-ألمانية لعقد قمة مرتين في العام تجمع زعماء بلدان منطقة اليورو وعددها 17 بلداً.

● العمل على النهوض بالنمو الاقتصادي.

وقد استخدمت الشرطة اليونانية القنابل المسيلة للدموع لتفريق المظاهرين، وقال شاهد من «رويتزر» إن قوات مكافحة الشغب اليونانية أطلقت غازات مسيلة للدموع على شبان القوا قنابل حارقة عند أطراف مسيرة كبيرة مناهضة لإجراءات التقشف في العاصمة أثينا.

نيس الثلاثاء الماضي «يجتاز العالم وتجتاز أوروبا أزمة مالية غير مسبوقة».

وتابع «ستقودنا هذه الأزمة خلال الأيام المقبلة لاتخاذ قرارات مهمة، بل أقول مهمة جداً».

وتعهد ساركوزي بأن تدافع فرنسا عما وصفه بـ «الارث الأوروبي»، قائلاً «السماح بانتهيار اليورو سيكون بمنزلة مخاطرة بتعريض أوروبا للدمار».

من جانبها، حذرت سوليداد بيلون، المحللة في هيئة إي جي ماركيتس المالية الإسبانية، من أن خفض تصنيف الديون الفرنسية سيترك تداعيات تشعر بها بلدان اليورو بأسرها.

وقالت بيلون «نرى أن سحب تصنيف إيه إيه إيه الفرنسي سيكون قراراً سيئاً جداً، إذ تعتبر كل من ألمانيا وفرنسا مرجعية لليورو».

وقالت بيلون إن خفض التصنيفات الائتمانية يجعل الحاجة إلى القمة الأوروبية أكثر إلحاحاً، مضيفة أن «هذا يضيف بالطبع إلى الضغوط المفروضة على الزعماء الأوروبيين إذا لم يجلبوا باتخاذ قرارات».

ويدرس الزعماء الأوروبيون إجراءات عدة قد يعلن خلالها عطفة الأسبوع في إطار جهودهم لإنهاء أزمة الديون السيادية المستمرة قرابة عامين.

تلقي البلاد دفعات أخرى من خطة الإنقاذ الخارجية بقيمة 110 مليارات يورو (151 مليار دولار) التي تم الاتفاق عليها العام الماضي، وهي الشروط التي تنطوي على إجراءات تقشف والغاء وظائف.

فقد تظاهر الآلاف في شوارع أثينا في بداية اضطراب عام لمدة يومين دعت إليه النقابات العمالية وأنضم إليه موظفون وعاملون بأغلب المهن احتجاجاً على خطة التقشف الجديدة التي يطالب بها الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي حتى يفرج عن مزيد من المساعدات لليونان تحول دون إفلاس الدولة اليونانية.

وكانت خطة مساعدات سابقة قد انقذت اليونان من التخلف عن سداد ديونها عام 2010، وتشمل إجراءات التقشف الجديدة في اليونان تعديلاً جماعياً للأجور، ونظاماً جديداً لرواتب موظفي الدولة وأعضاء آلاف العاملين بالقطاع العام اجازات إجبارية غير مدفوعة الأجر.

ومع تتابع الأنباء السيئة قبل قمة الاتحاد الأوروبي لبحث مصاعب منطقة اليورو خلال عطلة الأسبوع، حذر الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي من حجم التحدي الذي تفرضه الأزمة.

وقال ساركوزي في مدينة

لازمات توافر التمويل».

وجاء إعلان موديز خفض التصنيف الإسباني بعد أسبوعين من خفض الوكالة لتصنيف الدين الإيطالي وبعد يوم من تحذيرها من احتمال أن تفقد حتى فرنسا علامتها التصنيفية الإرفع (إيه) وتابعت: «في تلك الأثناء تسببت ضخامة احتياجات الدولة الإسبانية للقروض فضلاً عن المديونية الضخمة للمصارف والمؤسسات الإسبانية خارجياً، في تعرض إسبانيا بشكل أكبر

الاقتصاد الإسباني وفي طريقة تعامل الاتحاد الأوروبي مع الأزمة حتى الآن، ويأتي انعكاساً لخلل بات مالوفسا الآن في عدة بلدان بمنطقة اليورو يتمثل في تباطؤ النمو الاقتصادي فضلاً عن العبء الهائل من الديون العامة والخاصة.

وحذرت موديز قائلة «منذ وضع علامة التصنيف قيد المراقبة في أواخر يوليو 2011، لم يطرأ أي حل يوثق به لازمة الديون

عواصم - وكالات: تصاعد التوتر في منطقة اليورو أمس قبل أربعة أيام من القمة الأوروبية المخصصة لإيجاد حل لازمة الديون وذلك غداة خفض وكالة موديز التصنيف الائتماني لإسبانيا درجتين بينما بدأ عمال اليونان إضراباً عاماً ليومي احتجاجاً على إجراءات التقشف الصارمة.

وتعكس كل من أزمة إسبانيا فضلاً عن أزمة اليونان المستمرة التحديات التي تواجهها منطقة اليورو التي تجهدهم لخفض النفقات في الوقت الذي تريد تجنب اقتصاداتها المتداعية خطر الوقوع في كساد.

فقد بات المستثمرون وجهات الإفراض أكثر حرصاً في تقديم القروض إلى الحكومات الأوروبية إذ تراجعت الثقة في قدرة تلك الحكومات على سداد ديونها.

وابرزت وكالة موديز للتصنيف المالي تلك المخاطر في وقت متأخر أمس الأول بخفضها علامة التصنيف الائتماني الإسباني درجتين من العلامة (إيه 2) إلى العلامة (إيه 3)، مع توقع مستقبل سيء، وذلك قبل أيام من قيام وكالة أئتمانية أخرى هي ستاندر اند بورز بخفض العلامة الإسبانية.

ويعكس قرار موديز خفض العلامة الائتمانية عدم الثقة في

## اشتباكات بين الشرطة والطلاب أثناء احتجاجات جديدة للمطالبة بإصلاح التعليم في تشيلي

سانتياغو - أ.ش.أ: وقعت اشتباكات بين الشرطة والطلاب في العاصمة التشيلية - سانتياغو - أثناء الاحتجاجات التي تجددت للمطالبة بإصلاح نظام التعليم في تشيلي.

وذكر تلفزيون الـ «بي بي سي» البريطاني الذي أورد النبا أمس أن الشرطة أطلقت قنابل الغاز المسيل للدموع ومدافع المياه لتفريق الطلاب المظاهرين الذين قاموا بإلقاء قنابل حارقة محلية الصنع.

وذكر شهود عيان أن الطلاب أشعلوا النيران في بعض المتاريس بالقرب من مبنى الجامعة.

وتفيد التقارير بأن الاشتباكات وقعت أثناء الاضطراب الذي دعا إليه الطلاب والنقابات العمالية بسبب

## مرونة نظام الحكم الصيني

بما سمي «تحالف الديمقراطية الجديدة» فسي بداية عملية إصلاح الأراضي المتيرة أوائل خمسينيات القرن الماضي، ومن القفزة الكبرى إلى شبه خصخصة الأراضي الزراعية في الستينيات، ومن الثورة الثقافية إلى إصلاح السوق في عهد دنغ جياو بينغ، وإعادة تعريف جيانغ زيمين للحزب من خلال «نظرية التمنيفات الثلاثة»، لتكون النتيجة هي صعوبة التفريق بين مراحل السياسة الداخلية الصينية من فترة إلى أخرى.

أما على صعيد السياسة الخارجية، فيقول الكاتب إن الصين انتقلت من التحالف الوثيق مع الاتحاد السوفيتي السابق في الخمسينيات، إلى التحالف الافتراضي مع أميركا في السبعينيات والثمانينيات، أما اليوم فهي تتحرك مستقلة وتسعى لعالم متعدد الأقطاب، وهذا رغم تولى عدد من الزعماء قيادتها.

وأوضح الكاتب أن سجلات الأنظمة الانتخابية في جميع أنحاء العالم تشير إلى أن التناوب الحزبي عبر الانتخابات قد لا يوفر المرونة اللازمة أو التصحيح الذاتي، ففي الولايات المتحدة قد تسفر الانتخابات عن رؤساء جدد وأغلبية جديدة في الكونغرس، لكنها لا يبدو أن لديها الكثير لمواجهة مشاكل أميركا على المدى الطويل.

أما في أوروبا فالحكومات تذهب وتأتي بانتظام عن طريق الانتخابات، ولكنها لم تنتج الحد الأدنى من التصحيح المطلوب لمعالجة مشاكلهم الضخمة، والشئ ذاته في اليابان التي تشهد رئيس وزراء كل سنة، إذ فشلت الانتخابات والتناوب في إخراج البلاد من الركود المستمر منذ 20 سنة، وربما هذا يفسر سبب حصول الحكومات التي تنتجها انتخابات على أقل من 50% من نسبة التأييد في بلدانهم، بينما احتفظت حكومة الحزب الواحد في الصين على معدلات تأييد تتجاوز 80% على مدى عقود.

وخلص الكاتب إلى نتيجة مفادها أن التناوب الانتخابي لن يحصل بالضرورة على الشرعية والمرونة اللازمة، كما أن نظام حكم الحزب الواحد لا يعني بالضرورة أنه جامد ولا يتمتع بالتأييد الشعبي.

قال الكاتب إيريك لي إن العالم يتغير بالتورات والانتخابات وطرق أخرى، لكن أبرز تغييرين مسلمين يوجدان في أهم بلدين في العالم هما الصين والولايات المتحدة.

وأوضح لي - في مقال بصحيفة نيويورك تايمز - أن السنة المقبلة ستشهد انتخابات الرئاسة الأمريكية وانتخابات الكونغرس، كما ستشهد الصين ظهور قيادة جديدة لحزبها الشيوعي.

ومع تتابع الأنباء السيئة في هذه الحالة؟ كما أشار إلى مقال كتبه معلق صحافي موضحاً الفكرة من زاوية أخرى، وهي أن الحزب الشيوعي الصيني رغم شعبيته لا يتنازل عن السلطة عندما يخسر هذه الشعبية.

وقال الكاتب إن أحادية الحزب الشيوعي الصينية راسخة في الدستور الصيني رسوخ الديمقراطية في الدستور الصيني، وشرح شعبية الحزب الشيوعي في الصين فقال إنها تتبع من دعم الدستور، أما الدعم الأميركي للحزبين الجمهوري والديمقراطي فهو بالضرورة ليس مرتبطاً بالنظام الانتخابي الديمقراطي، وهنا يكمن الفرق.

وقال الكاتب إن البعض يرى ضرورة ذهاب الحزب الشيوعي الصيني بمجرد فقدانه الدعم الشعبي، وقال إن هذا الافتراض فسي غير محله لأنه يعني أيضاً أنه على الولايات المتحدة أن تلغي وثيقة الحقوق إذا فقد النظام الانتخابي فيها دعم الشعب، وتبحث عن شكل جديد لنظام الحكم قد يكون تسلطياً.

وقال الكاتب إنه منذ تأسيس الصين الشعبية في عام 1949، تحت قيادة حزب سياسي واحد، شملت التغييرات في السياسات الحكومية أوسع نطاق ممكن بدءاً

من المقرر أن يضغط رئيس الوزراء الروسي المرشح للرئاسة فلاديمير بوتين من أجل توحيد الجمهوريات السوفيتية السابقة في إطار حملته للعودة بقوة إلى رئاسة روسيا وروسيا في الانتخابات الوشيكة بالبلاد، بعد الإعلان المفاجئ لمنطقة التجارة الحرة التي يجري إنشاؤها في الكتلة الشيوعية السابقة.

ومعروف أن بوتين - الضابط السابق بالمخابرات الروسية الذي حكم روسيا لولايتين متتاليتين من عام 2000 حتى 2008 وعن رئاسته في الكرملين بسبب عدم قدرته على الترشح لولاية ثالثة وقتها - وضع اتحاداً أوثق مع الجمهوريات السوفيتية في صدارة أولوياته لخلافه مدفيد في مارس المقبل.

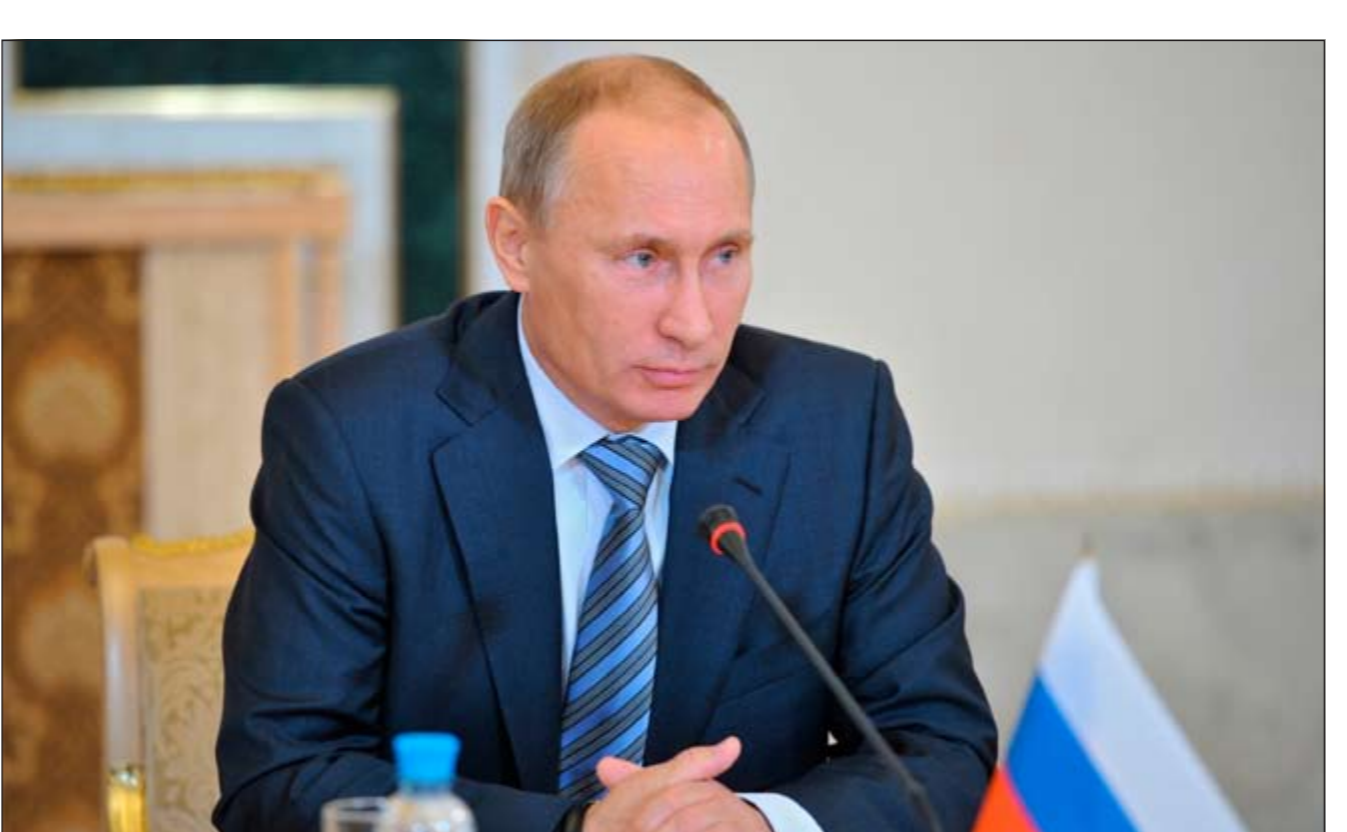
وفي مقال نشره في الرابع من أكتوبر الجاري، تحدث بوتين عن طموحه في إنشاء اتحاد باسم «الاتحاد الأوراسي»، على أساس الاتحاد الجمركي الاقتصادي القائم حالياً الذي يضم ثلاث دول هي روسيا وروسيا البيضاء وكازاخستان. وهي فكرة ندد بها كبار الزعماء الجمهوريين في مجلس الشيوخ الأميركي.

وأكد أنه يرى ضرورة توسيع نطاق عضوية هذا الاتحاد، وضم المزيد من الدول إليه، وعلى الأخص قرغيزستان وطاجيكستان، تمهيداً لتكوين الاتحاد الأوراسي.

وقال بوتين «لقد اتفقتنا على توقيع اتفاق بشأن إنشاء منطقة التجارة الحرة في رابطة الدول المستقلة».

وقد أنشئت رابطة الدول

## بوتين يحلم بإعادة الاتحاد السوفيتي



بوتين يجتمع مع القادة الحكوميين من دول المجموعة الاقتصادية الأوراسية في سانت بطرسبرغ (رويترز)

إلى أوكرانيا التي طالما حاولت روسيا جذبها إلى الاتحاد الجمركي لكنها ما زالت بعيدة عن اتخاذ قرار بهذا الشأن خشية أن يؤثر في مساعيها للتكامل مع أوروبا، أعرب بوتين عن اعتقاده أنه من الخطأ وضع أي من الفضاء الاقتصادي الموحد والاتحاد الأوروبي ضد الآخر، واعتبر أن العمل ضمن الفضاء الاقتصادي سيساهم في التكامل مع أوروبا.

وكان حزب روسيا الموحدة الحاكم في روسيا قد أعلن في

المستقلة التي تضم 11 دولة في محاولة لإعطاء إطار تأسيس لرابطة بين الدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفيتي السابق قبل انهياره عام 1991.

ويستبعد الاتحاد دائماً دول البلطيق الثلاث - إستونيا ولاتفيا ولتوانيا - التي احتلتها القوات الروسية خلال الحرب العالمية وجعلتها جزءاً من الاتحاد السوفيتي، كما خسر الاتحاد مؤخراً جورجيا بعد حربها مع روسيا عام 2008.

وقبما يمكن اعتباره رسالة

من المقرر أن يضغط رئيس الوزراء الروسي المرشح للرئاسة فلاديمير بوتين من أجل توحيد الجمهوريات السوفيتية السابقة في إطار حملته للعودة بقوة إلى رئاسة روسيا وروسيا في الانتخابات الوشيكة بالبلاد، بعد الإعلان المفاجئ لمنطقة التجارة الحرة التي يجري إنشاؤها في الكتلة الشيوعية السابقة.

ومعروف أن بوتين - الضابط السابق بالمخابرات الروسية الذي حكم روسيا لولايتين متتاليتين من عام 2000 حتى 2008 وعن رئاسته في الكرملين بسبب عدم قدرته على الترشح لولاية ثالثة وقتها - وضع اتحاداً أوثق مع الجمهوريات السوفيتية في صدارة أولوياته لخلافه مدفيد في مارس المقبل.

وفي مقال نشره في الرابع من أكتوبر الجاري، تحدث بوتين عن طموحه في إنشاء اتحاد باسم «الاتحاد الأوراسي»، على أساس الاتحاد الجمركي الاقتصادي القائم حالياً الذي يضم ثلاث دول هي روسيا وروسيا البيضاء وكازاخستان. وهي فكرة ندد بها كبار الزعماء الجمهوريين في مجلس الشيوخ الأميركي.

وأكد أنه يرى ضرورة توسيع نطاق عضوية هذا الاتحاد، وضم المزيد من الدول إليه، وعلى الأخص قرغيزستان وطاجيكستان، تمهيداً لتكوين الاتحاد الأوراسي.

وقال بوتين «لقد اتفقتنا على توقيع اتفاق بشأن إنشاء منطقة التجارة الحرة في رابطة الدول المستقلة».

وقد أنشئت رابطة الدول